

## قراءة في ظاهرة الترشح الكثيف، للانتخابات النيابية هدى رزق: ما زلنا نعيش الفوضى والمحسوبيات

بعدها اعتاد اللبنانيون على الانتخاب وفق قانون يعتمد النظام الاكثري، وجدوا انفسهم امام استحقاق يستند الى النظام النسبي، الامر الذي حفز الكثيرين من الطامحين للترشح الى الانتخابات بما فاق التوقعات. اذا قارب العدد الالف مرشح بينهم للمرة الاولى 111 امرأة. وهي ظاهرة جديدة بالمتابعة والدراسة والاستفادة منها في عملية تطوير قانون الانتخاب

هذا السلوك في الترشح الذي اثار علامات استفهام عدة لجهة ابعاده الاجتماعية - السياسية، تابعته "الامن العام" في حوار مع الباحثة في علم الاجتماع السياسي الدكتورة هدى رزق، لاستقراء الاسباب التي تقف حول ظاهرة الترشح، وعلاقتها بالمال والهوس بالسلطة، واستسهال الدخول الى المؤسسات الدستورية، ناهيك بالمعايير القانونية والاجتماعية التي يجب تحديدها لوضع اطار ديموقراطي سليم في عملية التصدي لمحاولات البعض التعاطي مع هذا الاستحقاق بنوع من الفوضى المقصودة ولغايات شخصية، ومن دون اية ضوابط.

تشكل مصدر شكوى، مع التسليم بأن السياسة الخارجية مسألة مستعصية الى حد ما.

هل للقانون الذي يعتمد النظام النسبي للمرة الاولى في تاريخ لبنان علاقة بهذه الكثافة في الترشح؟

ربما اتاح ظاهر القانون وهم المشاركة الكثيفة. لكنني لا ارى انه على قدر طموحات اللبنانيين في التغيير والتعبير عن الرغبة في الانتقال بالبلاد من حالة الجمود الى حالة الحركة الايجابية. لا برامج جديدة يتم الانتخاب على اساسها في ظل الاستقطاب الداخلي والاقليمي الحاصل. القوى السياسية الفاعلة انتقلت من قانون يتيح لها الربح الكامل الى قانون يؤمن لها الفوز ويترك مكانا للتنافس في ما بينها وليس لوجوه جديدة وبرامج جديدة. ربما الصوت التفضيلي هو الاختراق في هذا القانون وفي الحاصل الانتخابي. لكن عدم قدرة الناخب على تشكيل لائحته لائحته حرمت المواطن حرية تشكيل لائحته من الاشخاص الذين يثق بهم من خارج الاحزاب. اما لائحة المجتمع المدني فهي ضعيفة بسبب عدم توافرها لاسباب تتعلق بالشخصي والسياسي، كذلك بسبب ضعف تمثيلها بوجود الطائفية والمذهبية والاستقطاب الحاد.

ماذا عن علاقة المال في الاقدام على الترشح؟ لا شك في ان المال السياسي يلعب دورا في الانتخابات كذلك الاعلام السياسي، لاسيما ان لبنان اليوم هو المرأة العاكسة للصراعات الاقليمية والدولية التي تمثلها قوى سياسية. ثمة دول كبرى غربية حاولت عبر بعض الجمعيات

النسائية تشجيع المرأة على الترشح بكثرة، وهي تولت دفع المال، معتبرة انها طريقة لتشجيع المرأة على اختراق الحياة السياسية وتشجيع الاحزاب على تشكيل لوائح تتضمن نساء. كذلك حاولت بعض الدول الاقليمية تشجيع ترشح وجوه جديدة ومولتها، لذلك رأينا طفرة في عدد المرشحين، لكن هذا التشجيع ليس الا اسلوبا تحريزيا لحض القوى التابعة لها على اتخاذ مواقف اكثر حدة تتناسب مع سياساتها في الشأنين الداخلي والخارجي، ما يتيح لها مكانا اكثر فعالية في ظل الاشتباك الاقليمي الحاصل في المنطقة.

الا ترين علاقة بين هذه الظاهرة والهوس بالسلطة؟

يمكن القول ان هوس السلطة في لبنان سببه عوامل عدة، منها ضالة الثقافة السياسية، وتحديد موقع لبنان في خارطة السياسة الاقليمية، عدا عن كون بعض الوجوه في البرلمان لا تتمتع بكفاية وقدرة سياسية عالية. الامر الذي شجع بعض الطامحين على الاعتقاد ان في وسعهم خوض غمار الانتخابات والفوز. هناك من اصبح يرى السلطة طريقا الى كسب المال في ظل الفساد الحاصل، ومن يعتقد ان الراتب مغر في ظل القوانين التي تعطي النائب حق قبض تقاعده مدى الحياة بعد دورتين انتخابيتين. اما الواجهة فهي تشكل سببا للترشح في بلد يعول على المظاهر. لذا اعتقد ان المال السياسي لعب دورا في الاقبال على الترشح.

لماذا هذا الاستسهال في السعي الى الدخول الى المؤسسات الدستورية؟

اذا اتفقنا على ان النائب يمثل كل الامة، وهو موجود في الندوة البرلمانية من اجل التشريع والمحاسبة، نرى ان السعي الى الدخول الى المؤسسات بهذا الشكل الاعتبائي غير مسبوق. لكن اذا امعنا في تحليل اسباب



الباحثة في علم الاجتماع السياسي الدكتورة هدى رزق.

وجود هذه الشخصيات بالذات في المجلس، نستنتج ان المواصفات الشخصية والعامية والبرامج لم تشكل اسبابا موضوعية لاختيار النائب، بل ان الحزبية والمناطقية والطائفية هي من تحمل الاحزاب والكتل السياسية على اختيار مرشحها. منذ انفاق الطائف تغير وجه السياسة في لبنان، فلم نعد نرى مشرعين كما في السابق من حيث القدرة على التشريع والنقد والمحاسبة. شهدنا دخول رجال اعمال الى البرلمان تحت شعار اعادة الاعمار حتى عام 2000 حيث عمل الوجود السوري ايضا على ادخال محسوبيات تدين له بالولاء. بعدها دخلت البلاد في لجة الحروب الداخلية، مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005 تم وضع الامور في نصابها مسيحيا حيث تمثلت القوى السياسية المعبرة عن الاجتماع المسيحي في الندوة النيابية، واسفر الامر عن تحالفات داخلية - اقليمية. لكن الامر تفاقم بسبب الانقسام الداخلي بين 8 و14 اذار. ثم شهدنا المحادل التي تعيد انتاج القوى نفسها، عبر التمديد للمجلس ومع تكرار الوجوه التي تعبر عن سياسة الاحزاب وتأثير الحرب السورية على لبنان، اعرب الناس عن رغبتهم في التغيير. لكن المشكلة تكمن في التركيبة الطائفية والاحزاب التي تحتكر التمثيل على

”  
نعيش في ظل  
سلطات متصارعة وليس  
في حكم سوي

“

كل الصعد وليست في اسماء النواب. كذلك يمكن القول ان استسهال الترشح ناتج ايضا من عدم دراية بقوانين اللعبة السياسية في لبنان، وهي لعبة مغلقة بعكس ظاهرها. لا ننسى ان الاعلام يلعب دورا في تشجيع البعض، كذلك اظهرت الانتخابات البلدية امكان الاختراق، وشجعت بعض منظمات المجتمع المدني على الاقدام على الترشح. لكن المشكلة الحقيقية تكمن ايضا في ضعف المجتمع المدني وتمسكه باجندات خارجية.

هل نفتقد الى المعايير القانونية والاجتماعية التي تضبط هذه العملية؟

لم توضع البلاد بعد الحرب الاهلية على السكة القانونية، لا بل نحن نعيش الفوضى بكل معانيها. المحسوبيات تضرب في الجذور

وفي كل مؤسسات الدولة التعليمية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. لم تنته الحرب فعليا، فنحن ما زلنا نعيش حروبنا الصغيرة في الداخل والكبرى على الحدود. لم نتفق على الصيغة التي تحفظ السيادة والاستقرار، فيما ينخر الفساد مفاصل الدولة من قمة الهرم الى اسفله.

هل في الامر مؤشر على التحول القيمي في المجتمع اللبناني لمفهوم العمل في الشأن العام؟  
دخلنا عصر العولمة والثورة التكنولوجية، ولا تزال الدولة تعمل من دون مكنة. كما يجري توظيف المحاسب من دون اخذ الكفاية والمركز والدور في الاعتبار. حتى جامعنا الوطنية تمزقت وجرى تفريغها وتفريغها وجعلناها مكانا للتوظيف الطائفي وليس للكفايات القادرة على الانتاج، واعطينا الجامعات الخاصة وظيفة انتاج العلم والمتعلمين. لم نصلح قطاع الكهرباء ولم نشجع على الاستثمار بل على الهجرة، واقتصر العمل العام على احزاب الطوائف التي تمسك بزمام امور الناس. في ظل غياب القانون وهو الوازع والرادع، تغيرت القيم الاجتماعية والسياسية. نحن لم ندخل جنة الدولة بل نعيش نارها، ولم نر من العولمة سوى نشاط المصارف التي تمسك بالدين العام. الشأن العام فقد تطبيق المفهوم الذي يتعلق اساسا بالخدمة العامة والقانون وليس بامسك السلطة. نحن نعيش في ظل سلطات متصارعة وليس في ظل حكم سوي.

ماذا تقترحين في هذا الاطار؟  
اعتقد ان علينا البدء من الصفر، اي ان نسعى الى تطبيق الطائف بحذافيره، ومن ثم نتقصى عيوبه ونعدله بما يتلاءم مع الواقع، لاننا لم نطبق الدستور الذي اعتبرناه ماثبة صيغة لانهاء الحرب التي لم تنته، الاتفاق على ماهية العدو والصديق والدفاع عن سيادة البلاد وتحقيق المواطنة. كذلك يجب اقرار اللامركزية الادارية من اجل تنمية مستدامة للمناطق، وتشجيع الشعب اللبناني على الاستثمار فيها، وابداع فرص عمل للشباب عبر تشجيع الصناعات الغذائية والحرفية والالكترونية وبرامج الحاسوب والاعلام المنتج وصناعة السياحة، والبحث عن دور اقتصادي للبنان.